

بند ٢ : الشروط السابقة على السحب الأول بموجب التعديل الأول :
قبل أي سحب أو إصدار أي خطاب ارتباط أو أي تصریح بالسحب بموجب هذا المقرض ، يقوم المقرض ، إلا إذا وافقت الوكالة على خلاف ذلك كتابة بترؤس الوكالة بشكل ومضمون تقبله الوكالة برأي من وزير العدل أو مستشار توافق عليه الوكالة بأن هذا التعديل الأول قد أقر أو تم التصديق عليه وتوقيعه بالنيابة عن المقرض وأنه يشكل التزاما قانونيا ويجبرها على المقرض وهيئة A . E . E طبقاً لجميع أحكامه .

بند ٣ : التاريخ النهائي للوفاء بالشرط السابق على السحب :
إذا لم يتم الوفاء بالشرط المحدد في بند ٢ خلال ٩٠ يوماً من تاريخ هذا التعديل الأول ، أو أي تاريخ لاحق توافق عليه الوكالة كتابة ، فإنه يجوز للوكالة ، كما يشاء لها ، أن تقوم بإنتهاء هذا التعديل الأول عن طريق تسليم إخطار كتابي للمقرض وعند تسليم مثل هذا الإخطار ، فإن هذا التعديل الأول وجميع الالتزامات المرتبطة عليه للأطراف سوف تنتهي .

بند ٤ : الإبلاغ عن الوفاء بالشرط السابق على السحب :
سوف تقوم الوكالة بإبلاغ المقرض عند تأكدها من أن الشرط السابق على السحب كما هو محدد في البند (٢) قد تم الوفاء به .

بند ٥ : سوف يدخل تعديل اتفاقية القرض هذا حيز التنفيذ عند التوقيع عليه من الطرفين المذكورين أدناه .

بند ٦ : بخلاف ما قد تم تعديله ، فإن اتفاقية القرض المؤرخة ٢٧ فبراير

سنة ١٩٧٨ بين المقرض والوكالة تظل سارية المفعول .
وإشهاداً على ذلك قام المقرض والولايات المتحدة الأمريكية عن طريق ممثلهما المفوضين قد قاما بتوقيع هذه الاتفاقية باسمهما وقد تم تسليمها في اليوم والستة المذكورين بأعلاه .

الولايات المتحدة الأمريكية

بواسطة :

الاسم : دكتور حامد الساعي
الوظيفة : وزير الاقتصاد والتعاون
الاقتصادي

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية ووزير الخارجية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٨ الصادر بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٨ بشأن الموافقة على التعديل الأول الموقع في ١٩٧٨/٨/١ لاتفاقية القرض المؤرخة في ١٩٧٨/٢/٢٧ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الاستيراد السلعى
وصلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٨ .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على التعديل الأول الموقع في ١٩٧٨/٨/١ لاتفاقية القرض المؤرخة في ١٩٧٨/٢/٢٧ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الاستيراد السلعى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٧٧ ،
وعلی موافقة مجلس الشعب ،

قرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على التعديل الأول الموقع في ١٩٧٨/٨/١ لاتفاقية القرض المؤرخة في ١٩٧٨/٢/٢٧ بين جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الاستيراد السلعى وذلك مع التحفظ بشرط التصديق بما صدر براسة الجمهورية في ٢١ شوال سنة ١٢٩٨ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٨)

محمد حسني مبارك

وكلة التنمية الدولية قرض رقم ٢٦٣ - ك - ٠٠٤٥

تعديل الأول لاتفاقية قرض

بين

الولايات المتحدة الأمريكية

وجمهورية مصر العربية

لبرنامج الاستيراد السلعى

التاريخ ١ أغسطس ١٩٧٨

"تعديل لاتفاقية قرض مؤرخ ١ أغسطس ١٩٧٨ بين جمهورية مصر العربية (المقرض) والولايات المتحدة الأمريكية ، ممثلة في وكلة التنمية الدولية (الوكالة) .

بند ١ : يعدل بند ١-١ من اتفاقية القرض المؤرخة ٢٧ فبراير ١٩٧٨
بين المقرض والوكالة بمحنة " مائة وخمسين مليون دولار أمريكي (٣٥٠,٠٠٠ دولار) " أو " مائة وست وسبعين مليون دولار أمريكي (٣٧٦,٠٠٠ دولار) " وإحلال " ثلاثة ملايين دولار أمريكي (٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار) " و " مائتين وست وعشرين مليون دولار أمريكي (٢٢٦,٠٠٠ دولار) " محلها على التوالي .

قرر :

مادة وحيدة — يشرف الجريدة الرسمية التعديل الأول الموقع في ١٩٧٨/٨/١
لاتفاقية القرض الموقعة في ١٩٧٨/٢/٢٧ بين جمهورية مصر العربية
والولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج الاستيراد السلمي، وي العمل به اعتباراً
من ٤/١/١٩٧٨

تحريفاً في ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٩٨ (١٩٧٨) أكتوبر

وزير الدولة للشئون الخارجية

وزير الخارجية (بالنهاية)

محمود أمين عبد الحافظ

قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ٥١٢ لسنة ١٩٧٨
رئيس الجمهورية
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات والقوانين
المتعلقة به،

قرر :

(المادة الأولى)

يعين الأستاذ الدكتور إبراهيم جعيل مصطفى بدران أستاداً متفرغاً بكلية
الطب بجامعة القاهرة مع الاحتفاظ لممتلكات وبدلات الوزير بصفة
شخصية.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية مـا
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨)
أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١٣ لسنة ١٩٧٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات والقوانين
المتعلقة به،

قرر:

(المادة الأولى)

يعين الأستاذ الدكتور نعيم مصطفى أبو طالب أستاداً متفرغاً بكلية
الهندسة بجامعة الإسكندرية مع الاحتفاظ لممتلكات وبدلات الوزير
بصفة شخصية.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية مـا

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١١ لسنة ١٩٧٨

بتحديد الوزيرختص بالتنمية الإدارية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الجهاز المركزي
للتنظيم والإدارة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨١ لسنة ١٩٧١ بإنشاء المعهد
القومي للتنمية الإدارية والقرارات المعدلة له،

وعل قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٨ بتشكيل الوزارة؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر السيد الدكتور / علي محمد السليمي، وزير الدولة للتتابعة والرقابة،
وزيرختص بالتنمية الإدارية.

(المادة الثانية)

ينبع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الوزيرختص بالتنمية الإدارية.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية مـا

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (٦ نوفمبر سنة ١٩٧٨)

أئور السادات